

والزعم اصلا وموضوعه قول كذب ومن ثم قالت العرب زعموا مطية الكذب  
وقد يستعمل بمعنى قال محمداً على التكلد نيب كقول أم هانئ للمني على الله عليه وسلم  
بغير فتح مكة زعم ابن أبي عمير على كرم الله وجهه انه قال من اجرتة فقال لها  
النبي صلى الله عليه وسلم قد اجرتنا من اجرت يا أم هانئ وكيف يزعمون ذلك  
والمحال انه لا يوافقكم به اي بسبب عيسى عليه الصلاة والسلام **اجبة**  
وهو رد الروح الى الجسد بعد مفارقة ناله لانه كان فيكم حتى الموت فكيف يحيى  
الموتى ويتكلم منه من يقبله فتصديقكم لليهود في ذلك شاهد على سخافة  
عقولكم وانه لا مسكة لها ولا تنبت لانكم تقعون في التناقض الصريح  
ولا تتنبهون له وعلى كل حال **ان قولكم** فما حكمي عنكم كقولكم بالتثنية  
**اطلقتموني على الله تعالى** عما تقولون انتم واما لكم علموا كبيرا **ذكر** اي  
ثنا وتعليقاً له في قولكم الله ثالث ثلاثة **لقول هزل** ليعلم لها من هذا  
الكلام اذا كثرت الخطا وفي نسخ بالزاي من قولهم هزلوا بالتسكين اي  
متهربون وبالفتح ترك هزلوا بالناس ويصح ان ذكر ان تميز عن تعالي اي تعالي  
ذكره وهذا من القول الديدع الجامع **مثل** يجوز فيه حال اي نقول  
هزلوا حال كونه مثل او نعنا مصدر محذوف ورفع خبر مبتدأ محذوف  
اي هو مثل ما **قالت اليهود** اي فظهر بالبدل فالشبهة من حيث مطلق  
الكفر وان يتبين تفصيل كل من المقالين **وكل** من الفريقين **لزمته** اي  
لزمته دعواه **مقالة شعبة** اي شعبة جله **اذم استقروا بالبدل**  
اي يتبعوه حتى قالوا اما علم العيسوية منهم لا يجوز عقلاً ولا سمعاً على الله  
تعالى نسخ ملة بملته لانه يؤتمر البلاء وهو ظهور مصلحة له بعد خفاها  
حتى نسخ ما مضى لاخفاها ووافقهم بعض غلاة الرافضة ومنهم من جوزوه

عقلاً

غفلا ومنعه شرعاً واما قول بعض المسلمين الحكم الثابت لا يرتفع بل يرتقي  
ولا يكون نسخاً ممنوع بل هو نسخ ويجوز خلاف لفظي واعلم ان شريعة  
بيننا صلى الله عليه وسلم نسخة جميع الشرائع اجماعاً واختلفوا في شريعة علي  
عليه الصلاة والسلام هل هي نسخة لشريعة موسى صلى الله عليه وسلم  
او مخصصة والاطهارها مخصصة لانا نسخة لقوله تعالى ولا تملكم بعض  
الذي حرم عليكم **قال** الامام في تفسيره روي ان الرسل عليهم الصلاة  
والسلام تنفي بعد موسى صلى الله عليه وسلم كما هي شرعته الا شريعة علي  
عليه الصلاة والسلام **تيدب** ذكر الامام ايضا في المطالب العالي في  
الحكمة في نسخ الشرائع كلما حسنا فقال الشرائع منها ما يعرف نفعه بالفعال  
معاشاً ومعاد فهذا يمنع طمراً والنسخ عليه معرفة الله تعالى وطاعة ابداً وواجب  
هذه الشرائع العقلية امران التنظيم الامر الله تعالى والشريعة على خلق الله  
تعالى ومنها سقيمة لا يعرف الانتفاع بها الا من السمع وهذا يمكن طمراً  
نسخه وتبدله وحكمة تسخه ان الاعمال البديهة اذا واطب عليها الخلف عن  
السلف صارت للعادة وطمراً منها مطلوبية لئلا يفتنهم الوصول لها الماهل والمقصود  
من معرفة الله تعالى وتحميده خلاف ما اذا تغيرت تلك الطمراً وعلم ان المقصود  
من الاعمال انما هو رعاية احوال القلب والسرور في المعرفة والمحبة فان الاهداف  
تتقطع عن الاستعمال بتلك الصور الظواهر لظهور نظير الشرائع **قال** غيره  
حكيمه ان الخلق طبعوا على الملازمة من الشيء فوض في عصر كل رسول شريعة جديدة  
لينشطوا في اديها واعظم حكمة اظهرها شريف بيننا صلى الله عليه وسلم فانها نسخ  
شريعته وشريعته صلى الله عليه وسلم لانا نسخها ومن حكم النسخ ايضا ما قد من  
نسخ مصالح العباد كطبيب يامر بدواء في يوم ويحرم في يوم ثان وهذا يحسب

في كل عصر رسول بشريعة